التفسير البنيوي في المقاربة التّأويليّة

نحو تأويل معضّد

الدكتور: تيرس هشام

جامعة سيدي بلعباس ـ الجزائر

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة البحث في أهميّة التفسير البنيوي في أية مقاربة تأويلية، والمقصود بالتفسير البنيوي هنا لا يرتبط بمنهج مستقل في القراءة أو مسار تفسيري في مقابل مسار تأويلي، وإنّما يشير التفسير البنيوي إلى مرحلة معينة من مراحل متلازمة للمقاربة التأويلية وهي المراحل التي عبرت عنها الهرمينوطيقا بالحلقة التأويلية.

الكلمات المفتاحية: البنيوية؛ التأويلية؛ القراءة؛ التفسير؛ الهيرمينوطيقا؛ المنهج؛ النص.

The Structural Explanation in the Interpretative (Hermetic) Approach towards a Moderated Interpretation

Abstract: This paper investigates the importance of structural interpretation in any hermeneutical (interpretative) approach. What is meant by structural interpretation here is not related to an independent approach to reading or an explanatory path as opposed to an interpretive path, but rather to a specific phase from those that Hermeneutics calls 'the circle of interpretation'.

Keywords: Structuralism, interpretative theory, reading, interpretation, Hermeneutics, approach, text

من الضّرورة التّنبيه بداية إلى أنّ التّفسير المقصود إليه ليس المراد به مسارا قرائيّا مستقلا أو اختيارا منهجيّا يلجأ إليه القارئ/المؤوّل عن قناعة معرفيّة أو خلفيّة مذهبيّة أو إيديولوجيّة كما كان الحال مثلا مع القراءات التّفسيريّة للقرآن الكريم، بما فيها تلك التي اتّجهّت إلى جوانب محدّدة منه كالجانب اللّغويّ وما شكّلته تلك القراءات من معتمد ومن عاصم لكلّ المحاولات التي انطلقت منها قاصدة إلى **"اجتهاد"** سواء أكان ذلك الاجتهاد تحت سقف الخطاب التّفسيري المسموح به أو كان خروجا و**"تحرّرا"** عنه إلى مآلات تأويليّة متباعدة.

وحيث إنّ المراد غير ذلك (دون أن يلغي ذلك أيّة تقاطعات محتملة أو واردة ولو في حدّها الأدنى الخافت تماما) فإنّ الذي يحيل إليه التّفسير هنا هو تلك اللّحظة التي وضعتها

تاريخ تسليم البحث: 14 مارس 2017.

تاريخ قبول البحث: 04 جويلية 2017.

الحلقة الهرمينوطيقيّة في مرتبة وسطى ضمن ثلاثيتها التي أسهبت في توصيفها، فالتّفسير/الشرح (على اختلاف في ترجمة المصطلحات) يقع بين تعامل كليّ أوّلي مع النّص لا يراعي التّفاصيل من جهة، وبين خروج نهائي من النّص لا يكون إلاّ بفهم معيّن له، ومن ثمّ تكون اللّحظات الثلاث متداخلة متكاملة، حيث "لا وجود لمنهجين، منهج الشّرح ومنهج الفهم. وحده الشّرح، بحصر المعنى منهجيّ. أمّا الفهم فهو بالأحرى لحظة لا منهجيّة تتشكّل في علوم التّأويل مع لحظة الشرح المنهجيّة وهذه اللّحظة تستبق، تصاحب، تغلق، وبهذا تغلّف الشّرح، ومقابل ذلك يطوّر هذا الأخير الفهمَ تحليليّا"[1] فيكون التّفسير للفهم الأوّلي بمثابة تطوّر في معرفة القارئ/المؤوّل بالنّص.

كذلك لا يمكن للحظة التّفسير أن تتبلور أو تؤدّي وظائفها انطلاقا من فراغ، والتّفسير إذ ليس مسارا قرائيّا منفصلا لا يمكنه إلاّ أن يقوم على اللّحظة السّابقة أي لحظة الفهم الأوّلي(التّخمين) وما تمثّله من هويّة قرائيّة يجسدها المعنى الموضوعي"ذلك أن طريقة الفهم البنيويّ لا تستطيع أن تتقدّم خطوة واحدة دون درجة دنيا من الفهم التّأويلي"[2] أي دون مرجعيّة للمعنى تقي التّأويل خطر التّعسف والانحراف.

كما أنّ الفهم الأوّلي بدوره لا يمكن إلاّ أن يكون مستتبعا ومستجديا لمرحلة التفسير وإنّما توسم هذه المرحلة بالبنيويّة لكونها تعاملا مباشرا مع مادّة النّص وتلّمسا عيانيّا لتفاصيله وتضاريسه، والتّفسير يمثّل بعدُ بداية تحرّر حقيقيّة من سلطة الذائقة القبليّة والأحكام المسبقة التي يكون لها حضور طاغ في مرحلة الفهم الأوّلي، ومن ثمّ يكون للقارئ/المؤوّل من خلال لحظة التّفسير القدرة على النّظر إلى النّص من زوايا أكثر وضوحا وعلى النّظر إليه بما يشبه النّظرة العلويّة "فنحن لا نستملك إلاّ ما نجعله أوّلا يقوم على مسافة منّا لكي نقدّره"[3] فإذا كان الفهم الأوّلي محاولة لربط الأجزاء بعضها ببعض فإنّ الرّهان في التّفسير هو النّظر من مسافة معيّنة إلى أجزاء النّص متكاملة.

وفاق هذا الطّرح ومن أجل هذا المبتغى كان من الطّبيعي أن يلتفت الجهد التأويلي ومن ورائه الهرمينوطيقا إلى الطّروحات الصّارمة التي قدّمها الفكر البنيويّ والتي لقيت صدى كبيرا في أكثر من ميدان معرفيّ، إذ يمكن القول بأنّ البنيويّة بإفراطها الواضح في الاحتفاء بالنّص من حيث هو مادّة مغلقة مثلّت ما يمكن اعتباره أشبه بطوق نجاة للفكر الهرمينوطيقيّ الطّامح إلى دفع كثير من التهّم التي ورثها عن تاريخ الفكر التّأويليّ الجموح، "وإذا كانت البنيويّة تسعى إلى إقامة مسافة، وتحقيق الموضوعيّة وإلى عزل المعادلة الشّخصية للباحث عن بنية المؤسّسة والأسطورة والشّعيرة، فإنّ فكر الهرمينوطيقيّ يسعى إلى الغوص في ما استطعنا أن نسمّيه

"دائرة الهرمينوطيقا" للفهم والاعتقاد، التي تجرّده من الآهليّة بوصفه علما وتؤهّله ليكون فكرا متأمّلا"[4] فالأمر لا يتعلّق بانهيار هرمينوطيقيّ بمقترحات البنيويّة ولا باستلاب معرفيّ للفكر الهرمينوطيقيّ الذي عماده إنكار القطعيّة والدّوغمائيّة والثبوتيّة واليقينيّة، بقدر ما هو جنوح نحو حوار معرفيّ واع لم تكن الهرمينوطيقا وحدها بحاجة إليه، فقد ثبت بأنّ البنيويّة التي بالغت في إنكار صلات النّص بمرجعيّاته المختلفة قد عاينت من جانبها مآزق شتّى وصلت حدّ التّشكيك في جدوى ما تدعو إليه.

ويبدو أنّ استشعار الهرمينوطيقا حاجتها الملحّة والحيويّة لتطعيم طروحاتها بتصوّرات قادرة على كبح جماح التّأويل وإضفاء نوع من الموضوعيّة "العقلانيّة" التي طالما اتّهمت نتائجه بالافتقار إليها، يبدو أنّ هذا الاستشعار لم يكن وليد الصّدفة أو لمجرّد تقاطع بدايات ازدهار الهرمينوطيقا حديثا مع صعود نجم التّيار البنيويّ وهيمنة الفكر الذري التجزيئي وتقديسه المطلق للنّسق، بل لعلّنا لا نبالغ إذا ذهبنا إلى القول بأنّه استشعار قديم قدم التّأويل وقدم إدراك المشتغلين عليه -خاصّة من لدن اللاهوتيين بحكم تعاملهم مع المقدّس- بأنّه قد يفتح بابا خطيرا من التّعسف في استعماله والعبث بطاقاته في استجلاء النّصوص، ومن التّعسف في توظيفه لاستغلال سُلَطها.

لقد تجسّد ذلك الاستشعار بحقّ في جملة التصوّرات التي كانت تقدّم تباعا تحت مسميّات القوانين والمقاييس والشّروط والحدود، وكلّها كانت تهدف إلى بلوغ "أحسن" استعمال لمواهب التّأويل وقدراته من جهة والحدّ من ذاتية المؤوّل ومن تسرّب مواقفه وأهوائه إلى النّاتج التّأويلي من جهة أخرى، والملاحظ أنّ أغلب تلك التصوّرات كانت تجنح في التّأسيس لضوابطها وقوانينها نحو إعادة الاعتبار لكيان النّص من حيث هو مصدر- أو هكذا ينبغي أن يكون- أيّة شرعيّة يطمح إليها تأويل ما، وذلك ما يماثل إلى حدّ ما المفهوم المصطلح عليه بالمحايثة في الفكر البنيويّ الحديث، بل إنّ هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك حين يعتبر بأنّ جذور المحايثة تعود "إلى تقليد قديم سابق على أيّ مشروع للوصف العلمّي للمعنى ويتعلّق الأمر بالهرمنطيقيا الدّينية القائمة على الوحي. إنّ المعنى محايث للنّص لأنّ هناك من أودعه فيه- الله أو الإنسان ذلك ليس مهمّا. ومن هنا جاءت استراتيجيّات الكشف والتّوضيح"[5] التي كان التّأويل- تأويل الكتاب المقدّس تحديدا- أبرز أوجهها وأكثرها مغالاة.

إنّ هذا الوعي المبكّر بخطورة الانحراف عن معطيات النّص وبأهميّة هذا الأخير من ثمّ في أيّ فعل تأويلي كان يعني بكلّ بساطة ووضوح الالتفات إلى أهّم دعامة يقوم عليها النّص وهي اللّغة من حيث كونها مادّة إنتاجه بلا منازع، ومن هنا يمكن استيعاب ذلك الاهتمام الأوكد

الذي تعاقبت الهرمينوطيقا على اختلاف أجيالها ومنظّريها على إيلائه لمسألة اللّغة، حتى أضحت هذه المسألة ومتعلقاتها من أهمّ الإشكاليات في الدرس الهرمينوطيقي الحديث.

لقد تجسّد شيء من ذلك الاهتمام لدى **شليرماخر** خاصّة في حديثه عن التّأويل النحوي القائم على مراعاة معطيات النّص النحويّة والتّركيبية والدّلاليّة وغيرها حتّى لا يصبح التّأويل مطيّة يسهل ركوبها لأيّ غرض لا يقرّه النّص، فحسب **شليرماخر**، فإنّه وبالرّغم من "أهميّة استجابتنا الخاصّة والذّاتية للنّص وانطباعاتنا الشخصية عنه إلاّ أنّه لا يُكتفى بها، بل علينا فحصها بما يناسب المتطلبات اللّغوية للنّص نفسه"[6] وهي المتطلّبات التي لا تعني مراعاتها ادّعاء مصادرة قصديّة المؤلّف أو حتّى الزّعم بأنّها سبيل الحقيقة المطلقة الثّابتة، "فاللّغة حقل تعبيريّ وأولويّتها في حقل التّأويليّة تعني له أنّه بوصفه مؤوّلا يعدّ النصوص ظواهر تعبيريّة خالصة بمعزل عن دعوى انطوائها على الحقيقة "[7] فاللّغة من ثمّ تسعى للحدّ من السّلطة المفرطة للمؤوّل وذاتيته لا أن تكون سلطة بحدّ ذاتها قد تعيد إسقاط التّأويل في أوهام ادّعاء الوضعيّة والعلمويّة.

ولعلّ الحديث عن أهميّة اللغة وقبلها عن أهميّة التفسير تعاملا مباشرا ومحايثا مع النّص، ثم عن حاجة الهرمينوطيقا إلى "دعم" موضوعيّ تقيم به توازنا مع ذاتيه التّأويل، لعلّ كلّ ذلك يقود مباشرة إلى **دلتاي** ومحاولته الدّؤوب الفصل بين علوم طبيعيّة تقوم على التّفسير وعلوم إنسانيّة (علوم الرّوح) تقوم على الفهم، **فدلتاي** وعلى الرّغم من ذلك لم يهمل التّفسير تماما في سياق التّأويل، فهو يقرّر "أنّ التّفسير الصّحيح يمكن أن يستنبط من طبيعة الفهم، وأنّ هناك علاقة وثيقة بين الفهم والتّفسير، فإذا أردنا أن نفهم شخصا من الأشخاص يجب علينا أن نفسّر أفعاله وكتاباته في عمليّة واحدة متجانسة"[8] يستحيل الفصل فيها بين لحظتي الفهم والتّفسير.

وعلى الرّغم من أنّ هذا التصوّر عند **دلتاي** ظلّ رهين منطلقاته الفلسفيّة ومسلّماته حول ماهية الفهم من حيث هو إعادة معايشة تجربة أخرى، حيث "لم يطرح بوضوح العلاقة بين إشكاليّة الفهم وإشكاليّة اللّغة فالفهم عنده ليس نشاطا لغويّا بقدر ما هو استطاعة التسرّب إلى الحياة النّفسيّة"[9]، على الرّغم من ذلك كلّه فإنّ **دلتاي** بتفرقته بين الفهم والتّفسير يعتبر من أوائل العرّابين لهذه الثنائيّة وللعلاقة الجدليّة بين طرفيها، فبينما يمثّل الفهم حسب **دلتاي** "مهمة لا حصر لها يحدّد التّفسير دائما انطلاقا من فهم أو من مستوى معيّن من الفهم، لذلك ليس هناك تنافر أساسيّ بين العلوم الوصفيّة والعلوم التّفسيريّة بمقدار ما أنّ الفهم يتمتّع بالامتياز بالنّسبة للتّفسير"[10] وهذا الوعي بطبيعة كلّ لحظة وامتيازاتها وكذا حدودها

سيكون له ما بعده في بلورة كثير من المفاهيم المرتبطة بلحظتي الفهم والتّفسير، خاصّة ضمن نطاق مفهوم الحلقة الهرمينوطيقيّة ومتعلقاته.

كما يعتبر **ريكور** من أهمّ من اشتغلوا على ثنائيّة الفهم والتّفسير التي تعتبر بشكل أو بآخر من تركات الفكر **الدّلتوي**، غير أنّ الأمر عند الفيلسوف الفرنسيّ لم يكن متعلّقا بتفرقة منهجيّة بين نمطين من العلوم (الطّبيعيّة والإنسانيّة) بقدر ما كان مرتبطا بعمليّتين متكاملتين للوعي ضمن ما أسماه بالقوس التّأويلي، أي مجموع العمليّات المتشابكة التي تشكلّ الجهد الهرمينوطيقي[11] أين يكون تأويل نصّ ما تكاملا ضروريّا لأكثر من لحظة/عمليّة.

وإذا كان **هيدجر** قد أثار مسائل الحلقة من خلال مفاهيم مثل البنية المسبقة للفهم، فإنّ **ريكور** دافع من جهته عن القوس التّأويلي الذي يشكّل التّفسير مرحلة ضروريّة وهامّة فيه، وهو يرى أنّه "إذا أخذنا التّحليل البنيويّ على أنّه مرحلة- ومرحلة أساسيّة- بين تأويل ساذج وتأويل نقديّ، بين تأويل في السّطح وتأويل في العمق، فسيبدو من الممكن عندئذ ردّ الشّرح والتّأويل إلى قوس هيرمينوطيقيّ وحيد ودمج موقفي الشّرح والفهم المتعارضين في تصوّر إجمالي للقراءة كاستئناف للمعنى"[12]يستتبع لاحقا أيضا لحظة ثالثة من لحظات القراءة/التّأويل.

غير أنّ القول بأهميّة وضرورة المرحلة التّفسيريّة القائمة على مبدأ المحايثة والمركّزة خصوصا على الجانب اللّغوي للنّصوص المؤوّلة لا يعني البتّة أن تلك النّصوص حُصرت في بعد حرفيّ واحد تضبطه المعطيات اللّغوية، ذلك أنّ اللّغة ذاتها هي أبعد من أن تكون تعيينيّة/صارمة في كلّ حالاتها، وإذا ما استذكرنا التصوّر **الأرسطيّ** للتّأويل وجدنا أنّ اللّغة قائمة أساسا على **"إعادة"** إنتاج أو تأويل بطريقة أو بأخرى للواقع، يضاف إلى ذلك كلّه أنّ اللّغة لا يمكنها إلاّ أن تكون - تبعا لذلك- رمزيّة، "ولذا فإنّ تعدّديّة المعنى والرمزيّة تنتميان إلى تكوين اللّغة وعملها كما هو الأمر في كلّ اللّغات"[13] ويكون من الطّبيعي أن تبرز هذه الطّبيعة بشكل أكبر في النصوص ذات الطّابع الفنيّ.

وإذا كان الأمر كذلك بالنّسبة للّغة، فإنّ الكلمة بما هي أصغر وحدة دالّة فيها لن تشذّ عن ظاهرة التعدّد، ومن ثمّ تكون كلّ وحدة معجمية "هي بالتّحديد سلسلة من الممكنات الدّلاليّة القابلة للتّحقق جزئيّا أو كليّا [..] اندراجها ضمن خطاب خاصّ يقلّص من هذه الممكنات عبر تحديد سقف دلالي موحّد للخطاب وتناظراته"[14]، على أنّ تلك الإمكانات أو الاحتمالات لا تقتصر على الحالة المعجميّة الثّابتة، بل تتعدّاها إلى تاريخ الكلمات نفسها وتاريخ استعمالاتها، بل إنّ هذه التعدّدية قد يصل مداها وتأثيرها إلى مرحلة الفهم الأوّلي أين يكون ارتباطها أوثق بالقارئ/المؤوّل وما اعتاده منها، "ففي القراءة الأولى للنّص نفهم من العبارات المعنى الذي يؤدّيه إلينا ارتباطنا السّابق بالكلمات، ولكنّنا إذا أخذنا نشكّ في هذا الارتباط

السّابق بدأنا نلتمس معنى آخر نراه وثيق الارتباط ببناء النّص. لذلك يكون النّص إلى حدّ ما هو الذي هدانا إلى طريق معناه"[15] عن طريق اشتراطاته الخاصّة.

فما يُرمى إليه من أهميّة النّص في مرحلة التّفسير البنيويّ (والبنيويّة هنا بمعناها الفكريّ الأوسع) ليس إقرارا لمعنى واحد وحيد أو تسلّطا من أجل فرض مسار تأويليّ واحد، بقدر ما هو تعضيد للمسارات التّأويليّة التي يسلكها القارئ/المؤوّل وإهمال (بعيدا عن إقصاء قد لا يتلاءم أبدا ومرجعيات التّأويل العتيدة) لتلك التّأويلات البعيدة عن معطيات النّص وقراءاته أو حتّى تلك التّأويلات التي قد لا تحوز حتّى القدرة على إغراء متلقّيها.

وإذا كان النّص بحكم حجمه على الأقلّ أكثر أهليّة من الكلمات/الاحتمالات وأكثر قدرة على رسم مسارات تأويليّة دون سواها، فإنّه يقوم بذلك من خلال ما يمكن تسميته بالمرتكزات التي يركن إليها المؤوّل ويستأنس بها في اشتغاله، وهي مرتكزات يؤدّي تواترها في اتّجاه معين أو انتظامها حول محور بعينه إلى تحوّلها إلى نقاط ثابتة أو أقرب إلى اليقين "فمواضع اليقين (واليقين نسبيّ طبعا في معظم الأحيان) هي الأمكنة الأكثر وضوحا والأكثر جلاء في النّص، فهي التي ننطلق منها لبناء التّأويل، وبالتّحديد فهي التي تمنح نقط التّثبيت التي تتيح تطبيق هذا التّأويل على النّص"[16]، وهي نسبيّة لأنّها تختلف باختلاف طبيعة النّص وزمن كتابته وكذا زمن قراءاته وذائقة القارئ ومرجعيّاته القرائيّة "يضاف إلى ذلك أنّ النّص يشتمل، وإن من خلال انتمائه النّوعي على تعليمات تأويليّة - واضحة أو غير واضحة- لا يمكن أبدا تجاهلها، وإلاّ تحوّل التّأويل إلى مجرّد إعادة كتابة النّص كتابة ناقصة. إنّ هذه العناصر مجتمعة تشكّل قيودا على المسارات التّأويليّة الممكنة، وربّما أيضا هي كذلك على المخزون الصّوري عند القارئ"[17] إلاّ أنّها تبقى قيودا ذات طبيعة متحوّلة، والأهّم من ذلك كلّه ذات طبيعة نسبيّة ترفض القطعيّة وتنبذ من ثمّ الإقصاء، فهي إذ ذّاك من أجل ترجيح تأويلات لا من أجل إقصاء أخرى.

مراجع البحث وإحالاته:

1 بول ريكور، من النص إلى الفعل (أبحاث التأويل)، تر: محمد برادة وحسان بورقية، مكتبة دار الأمان، المغرب، ط1، 2004، ص125.

2 حسن بن حسن، النّظريّة التّأويليّة عند بول ريكور، منشورات الاختلاف، الجزائر،ط2، 2003، ص40.

3 بول ريكور، صراع التّأويلات (دراسات هيرمينوطيقية)، ترجمة: منذر عياشي، مراجعة: جورج زيناتي، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ط1، 2005، ص63.

4 المرجع السابق، ص62.

5 فرانسوا راستيي، المعنى بين الموضوعيّة والذّاتيّة، تر: محمّد الرّضوانيّ، في: علامات (مجلّة ثقافيّة)، المغرب، ع 13، 2000، ص ص 59،60.

6 دايفيد جاسبير، مقدمة في الهرمينوطيقا، تر: وجيه قانصو، منشورات الاختلاف (الجزائر)/الدار العربية للعلوم (لبنان)، ط1، 2007، ص120.

7 هانز جورج غادامير، الحقيقة والمنهج (الخطوط الأساسية لتأويلية فلسفية)، تر: حسن ناظم وعلي حاكم صالح، مراجعة: جورج كتّورة، دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، ليبيا، ط2007،1، ص285.

8 محمود سيّد أحمد، دلتاي وفلسفة الحياة، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ط2، 2005، ص ص40، 41.

9 نبيهة قارة، الفلسفة والتّأويل، دار الطليعة للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1998، ص53.

10 المرجع السّابق، ص50.

11 Voir: j. grondin, l'herméneutique, coll: que sais-je?,PUF, France, 1ere ed, 2006, p 84

12 بول ريكور، من النّص إلى الفعل، م م س، ص108.

13 بول ريكور، صراع التّأويلات، م م س، ص108.

14 سعيد بنكراد، المعنى بين التعدّديّة والتّأويل الأحاديّ، في: علامات (مجلّة ثقافيّة)، المغرب، ع 13، 2000، ص07.

15 مصطفى ناصف، نظرية المعنى في النقد العربي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، د.ط، د.ت، ص160.

16 ميشال أوتن، سيميولوجيّة القراءة، ضمن: نظريّات القراءة من البنيويّة إلى جماليّة التّلقي، ترجمة: عبد الرحمن بوعلي، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية، ط1، 2003، ص115.

17 فرانسوا راستيي، المعنى بين الموضوعيّة والذاتية، م م س، ص60.